التعليم الديني في البحرين

إقصاء وتمييز ضد الشيعة

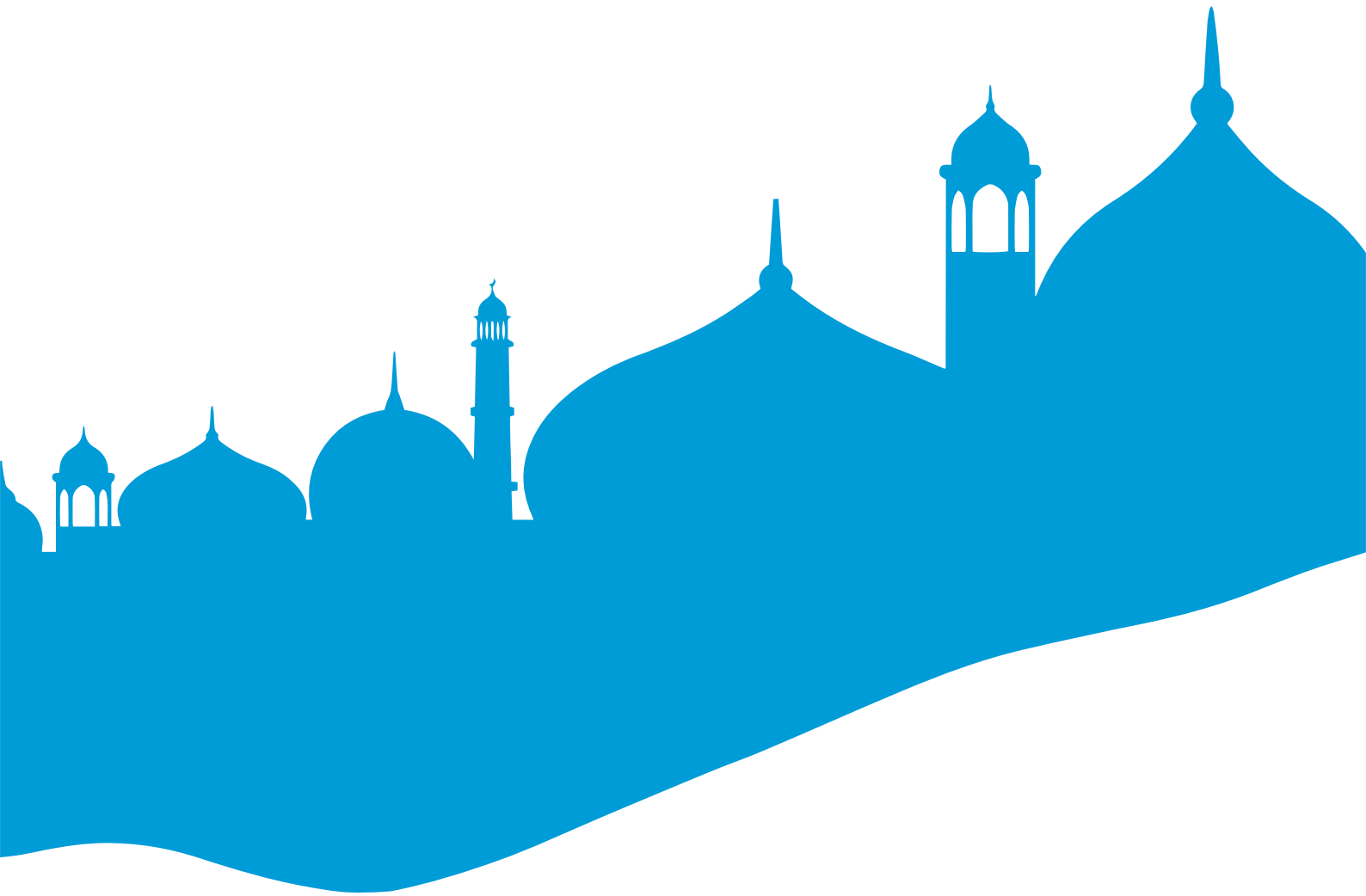

GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

التعليم الديني في البحرين:

إقصاء وتمييز ضد الشيعة

توطئة

التعليمُ حقٌ إنساني أصيل، تكفله وتصونه جميع المعاهدات والمواثيق الدولية، للبشر جميعا دون تمييز على أساس الانتماء أو العرق أو اللون، أو اللغة، أو الدين أو غيره. وفي سياق الحديث عن التعليم الديني نلحظ ارتباط هذا الحق بالحرية الدينية، فلا مجال للحديث عن حرية التعليم الديني الا بتحقق الحقيّن معاً. «الطائفية في البحرين وإقصاء المواطنين على أساس خلفيتهم الاثنية والدينية ظاهرة طغت على كافة الصعد»، كما ورد في تقرير الخارجية الأمريكية حول الحرّيات الدينية[1]. والأخطر أن هذه الظاهرة طالت القطاع التعليمي حيث يحرم حوالي ٪65 من السكان الشيعة من حقهم في التعليم الديني الجعفري في المدارس العامة والخاصة، وذلك يتناقض بصورة واضحة مع العهود الدولية للحقوق المدنية والسياسية والثقافية والتعليمية. تجدر الإشارة الى أنَّ ٪99 من سكان البحرين هم من المسلمين، فيما يشكل اليهود والمسيحيون والهندوس والبهائيون ٪1 من السكان.

1. https://www.state.gov/j/drl/rls/irf/religiousfreedom/index.htm

الهدف من التقرير

نحاول في هذا التقرير الموجز ان نسلط الضوء على ما يجرى في البحرين من تعدي على حق الشيعة بتعليم أبنائهم الفقه الجعفري، وما يشكله هذا التعدي من إقصاء ممنهج يمارس بحق شريحة واسعة من المجتمع البحريني. يهدف هذا التقرير الى اعطاء صورة حيّة عن واقع التعليم الديني في البحرين، وما يعانيه الشيعة من اضطهاد وتمييز، وذلك من اجل حثّ المجتمع الدولي ممثلا في الدول الكبرى والمؤسسات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني والنشطاء الحقوقيين على ممارسة دورهم الفعال في ايقاف الاضطهاد الطائفي، وتحقيق هذا المطلب المشروع.

مقدمة

تبلـور مفهـوم حقـوق الإنسـان فـي أعقـاب الحـرب العالميـة الثانيـة، ونشـوء منظمـة الأمـم المتحـدة[2] التـي بدورهـا أصـدرت ميثاقـا نـصّ علـى تعزيـز احتـرام الحقـوق والحريـات الأساسـية دون تميـز بسـبب الجنـس أو اللغـة أو الديـن. تبـع هـذا الميثـاق صـدور الإعـلان العالمـي لحقـوق الانسـان[3] فـي 10 ديسـمبر 1984م، وقـد تضمـن بالتفصيـل أنـواع الحقـوق والحريـات، فارضـا علـى الـدول الموقعـة عليـه الالتـزام بتطبيقهـا.

ويعـرّف المشـرعون حقـوق الإنسـان بأنهـا ضمانـات قانونيـة عالميـة تحمـي الأفـراد والجماعـات مـن أي تصـرف أو إهمـال يمـس الحريـات الأساسـية. تفـرض هـذه القوانيـن علـى الحكومـات التزامـات تنقسـم بصفـة عامـة إلـى ثـلاث أنـواع مـن الالتزامـات: احترامهـا وحمايتهـا وانفاذهـا.

هـذه الحقـوق متأصلـة فـي جميـع أفـراد الأسـرة البشـرية، دون تمييـز، وهـي غيـر قابلـة للتصـرف أو المـسّ، وعلـى الرغـم مـن ذلـك تتعـرض هـذه الحقـوق، بشـكل تعسـفي وفـي أكثـر الـدول، للانتهـاك دون مراعـاة أبسـط معاييـر العدالـة. وتعتبـر الحريـات المدنيـة[4] أحـد أهـم الحقـوق التـي وقعـت عليهـا الـدول والأنظمـة، وهـي تقـر بحريـة التعبيـر عـن المعتقـدات بالأقـوال والممارسـة، فتكفـل للفـرد حريـة الـرأي والتعبيـر والديـن والتجمـع.

2. منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً. تأسست منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 24 أكتوبر 1945
3. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة 10 ديسمبر 1948
4. هو الاسم المعطى لحماية حريات الفرد من الحكومة تماما

عن الحرية الدينية

ينص الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة 18 منه[5] على أن «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته وعقيدته، وحرية الاعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر الدينية ومراعاتها، سواء سرا أم مع الجماعة». ويقصد بهذه الحق، حق الانسان باعتناق الدين الذي يريده، وأن يكون حرا في ممارسة شعائره، دون أن يفرض عليه دين آخر بالإكراه، أو أن يجبر على مباشرة المظاهر الخارجية أو الاشتراك في الطقوس المختلفة لغير دينه. كما ويعاقب القانون كل من يمسّ بالطقوس والشعائر سواء بعرقلتها أو ازدرائها أو التشويش عليها.

إضافة الى ذلك، تنص المادة على أربع بنود بهذا الخصوص؛ وهي أن:

1. لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة[6].
2. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.[7]
3. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.[8]
4. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.[9]

5. http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/
6. http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ReligionOrBelief.aspx
7. http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training9chapter12ar.pdf
8. http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ReligionOrBelief.aspx
9. http://www.ohchr.org/Documents/Publications/CoreTreatiesar.pdf

الباب الأول:
حق التعليم الديني في القانون والمعاهدات والمواثيق الدولية

في البحرين تغيب التشريعات التي تضمن للمواطنين عدم طغيان طائفة ما على غيرها، وهذا ما يسمح فقط للتابعين لهذه الطائفة من الوصول الى المراكز العليا في السلطة. بينما نجد في دول أخرى، ورغم تفضيل الدولة لمذهب من المذاهب فهي تحمي بقية المعتقدات، وتساوي بين المواطنين رغم اختلاف طوائفهم، بمن فيهم الأقليات.

تمارس المؤسسات الرسمية في البحرين كل الصلاحيات الممكنة والمتاحة لإحقاق سياسة التمييز ضد المواطنين الشيعة، وليست وزارة التربية والتعليم الا أحد أهم هذه المؤسسات. سياسة التميز هذه متفشية في كافة الدوائر التعليمية على مستوى الإدارة والمناهج والبعثات والخطط التعليمية. فبدءاً من الهيكل التنظيمي للوزارة، لا يشغل الشيعة أي منصب من المناصب العليا، من رتبة الوزير إلى رتبة المدير ورؤساء الأقسام. كذلك في تعيين الهيئة التعليمية، ففي أغلب الأحيان، يتم التعاقد مع معلمين من مختلف الدول العربية كالأردن والسعودية واليمن ومصر، رغم الكفاءات المتاحة لدى أهل الخبرة والاختصاص من المحليين الشيعة. وفقاً لإحصاءات وزارة التربية والتعليم، يلتحق 129 ألف طالب بحريني تقريباً بالمدارس الحكومية، ويشكل الطلاب الشيعة منهم حوالي ٪60، نظراً لعدة أسباب وفي مقدمتها الظروف المعيشية القاهرة.

هذا التمييز لا يتوقف عند هذا الحد، حيث يتم استبعاد خريجي الثانوية العامة والمتفوقين الشيعة من المنح وحرمانهم من البعثات الدراسية المحلية او الخارجية. وفي جامعة البحرين لا يشغل الشيعة إلا نسبة ضئيلة جدا في المناصب القيادية الأكاديمية والإدارية. ويتم عرقلة طلبات الشيعة لاستكمال الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه.

تصنف اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية[10] البحرين ضمن الدول التي «تثير قلقا خاصا»، وذلك في تقريرها السنوي للعام 2017، حيث أشارت الى أن رغم التصريحات التي يدلي بها المسؤولون في الحكومة البحرينية بشأن «ادانة الكراهية الطائفية»، الا أن سياسة التميز قائمة. كذلك أشار التقرير الى أن الحكومة لم تلتزم بتنفيذ توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق المستقلة[11] التي من شأنها تحسين ظروف الحرية الدينية في البحرين، وخاصة للغالبية الشيعية.

10. http://www.uscirf.gov/sites/default/files/Bahrain.Arabic.translation.pdf

11. أنشئت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق يوم 29 يونيو 2011 في مملكة البحرين بموجب الأمر الملكي رقم 28 من قبل الملك حمد بن عيسى آل خليفة. وقد تم تكليف اللجنة بمهمة التحقيق والتقصي حول الأحداث التي جرت في البحرين في الفترة من فبراير 2011، والنتائج المترتبة على تلك الأحداث: http:// www.bici.org.bh/indexd6cc.html?lang=ar

ومما ورد في التقرير، «هناك أعضاء من الطائفة الشيعية لا يمكنهم تقلد مناصب عسكرية وفقا لجماعات حقوق الانسان، فقط يمكنهم شغل مناصب إدارية، ولا يتواجد المسلمين الشيعة في المستويات العليا من الاجهزة الأمنية الحكومية في البحرين، بما في ذلك الجيش والشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجد خبراء الأمم المتحدة أن أنماط التمييز الثقافي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي تمارس ضد الطائفة المسلمة الشيعية، بما في ذلك نظام التعليم والاعلام والتوظيف في القطاع العام والسياسات الاجتماعية الحكومية الاخرى مثل برامج الاسكان والرعاية الاجتماعية.»[12]

وقد كفلت القوانين المحلية والمعاهدات الإقليمية والدولية التي صادقت عليها البحرين الحق بالتعليم الديني، نعرض أدناه مجموعة من القوانين التي صادقت عليها البحرين وكفلتها:

الدستور البحريني

ينص الدستور[13] على أنَّ الإسلام هو دين الدولة، وأنَّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. أما بما يخص الحرية الدينية فق أكد الدستور في المادة 22 منه على أن «حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دُور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقا للعادات المرعية في البلد.»

المواثيق العربية

وقّعت البحرين على الميثاق العربي لحقوق الإنسان[14]، وقد ورد في المادة 25 منه: « لا يجوز حرمان الأشخاص المنتمين إلى الأقليات من التمتع بثقافاتها واستخدام لغتها وممارسة تعاليم دينها وينظم القانون التمتع بهذه الحقوق".

المعاهدات الدولية

المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[15]: « لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات اثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو

12. http://www.uscirf.gov/sites/default/files/Bahrain.Arabic.translation.pdf
13. pdf.http://www.alshafafeyabh.org/KingdomLaws/BhcConstitution2002
14. ARA.pdf_ACHR2004/328/https://eos.cartercenter.org/uploads/document_file/path
15. http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx

المجاهـرة بدينهـم وإقامـة شـعائره أو اسـتخدام لغتهـم، بالاشـتراك مـع الأعضـاء الآخريــن فــي جماعتهــم.»

وقّعــت حكومــة البحريــن أيضــاً علــى اتفاقيــة القضــاء علــى كافــة أشــكال التمييــز (CERD) فــي 1990/2/24 بالمرســوم الأميــري رقــم 1990/8 ، المــادة 7 مــن الاتفاقيــة[16] ينــص علــى: « تتعهــد الــدول الأطــراف بــأن تتخــذ تدابيــر فوريــة وفعالــة، ولا سـيما فـي ميادين التعليـم والتربيـة والثقافـة والإعـلام بغيـة مكافحـة النعـرات المؤديــة إلــي التمييــز العنصــري».

وقـد ورد فـي اتفاقيـة حقـوق الطفـل المـادة 29 (ج)[17]: "تنميـة احتـرام ذوى الطفـل وهويتـه الثقافيـة ولغتـه وقيمـة الخاصـة، والقيـم الوطنيـة للبلـد الـذي يعيـش فيـه الطفـل والبلـد الـذي نشـأ فيـه فـي الأصـل والحضـارات المختلفـة عـن حضارتـه"

اضافـةً الـى المادتيـن 2 و4 مـن إعـلان الأمـم المتّحـدة بشـأن حقـوق الأشـخاص المنتميـن إلـى أقليـات قوميـة أو اثنيـة وإلـى أقليـات دينيـة ولغويـة[18]، تحـث فـي الفقـرة الثانيـة مـن المـادة الرابعـة علـى: «اتخـاذ تدابيـر لتهيئـة الظـروف المواتيـة لتمكيــن الأشــخاص المنتميــن إلــى أقليــات مــن التعبيــر عــن خصائصهــم ومــن تطويــر ثقافتهــم ولغتهــم ودينهــم وتقاليدهــم وعاداتهــم".

16. http://www.oic-iphrc.org/ar/data/docs/legal_instruments/international/CERD%20Convention%20AV.pdf

17. http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx

18. http://www.ohchr.org/AR/UDHR/Pages/Language.aspx?LangID=arz

الباب الثاني:
واقع التعليم الديني في البحرين

أولا: لمحة عامة عن تاريخ التعليم الديني في البحرين

قبل انشاء المدارس النظامية، كان التعليم الديني في البحرين في بدايات القرن العشرين يتم في «الكتاتيب» وهي عبارة عن مجالس للعلم يتم فيها تدريس الناشئة اللغة العربية والرياضيات والقران، وما يتصل بالدين الإسلامي من علوم ومعارف. وبالطبع، كانت هذه الكتاتيب خاصة بكل مذهب على حدا، حيث يتلقى المتعلّم علوم دينه الخاصة فقط. تلا ذلك انشاء مدارس نظامية كالمدرسة الجعفرية في المنامة، ومدرسة الهداية الخليفية للبنين ومدرسة خديجة الكبرى للبنات في المحرق.

وفي سوق الخميس أقدم أسواق البحرين تأسست عام 1927 المدرسة « المباركة العلوية « وهي ثاني مدرسة نظامية حكومية بعد الهداية الخليفية. افتتحت تلك المدرسة موسمها الدراسي لعام 1927-1927م، وكانت تضم طلاباً من جميع قرى البحرين. ومثل المدارس الأخرى جاءت فكرة التأسيس من مجموعة من التجار المثقفين من أبناء الطائفة الشيعية الذين أرادوا تعليم أبنائهم الفقه الجعفري إلى جانب علوم أخرى. وقد كانت هناك لجنة أهلية من الشيعة تشرف على هذه المدرسة.[19]

وفي بداية السبعينيات من القرن الماضي، وبعد سن الدستور الجديد، فرضت السلطة مناهج تعليمية في المدارس الرسمية والخاصة. وفي المنهج الديني لم تراعَ الانتماءات المذهبية المتنوعة في البحرين، وما يتطلب من مناهج دينية متنوعة تعتمد على عقائد المذهب الذي ينتمي اليه الطالب، بل ذهبت السلطة الى فرض تعاليم المذهب السني المالكي على الجميع.

ثانيا: واقع التعليم الديني اليوم

ينص دستور مملكة البحرين[20] على أن الإسلام هو الدين الرسمي وأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع. وتنص المادة 22 منه على حرية الضمير وحرمة العبادة وحرية القيام بشعائر الأديان، ومع ذلك فقد وضعت الحكومة البحرينية بعض القيود على ممارسة هذا الحق.

يرتبط التعليم الديني بحقين أساسين هما الحق في التعليم والحرية الدينية، وعليه فمن حق الفرد أن يتلقى ضمن المناهج الدراسية حصص دراسية دينية تعرّفه على مبادئ هذا الدين ومعتقداته، وفي بعض الدول يتلقى

19. كتاب مائة عام من التعليم النظامي في البحرين
20. pdf.www.alshafafeyabh.org/KingdomLaws/BhcConstitution2002

الطلبة حصص للحوار الديني والتسامح.

تعتبر مادة الدين جزءاً أساسياً من المناهج الدراسية الإلزامية في المدارس الحكومية، ولكن المناهج لا تشمل تدريس المذهب الجعفري. ولهذا السبب فوزارة التربية والتعليم، ومن خلفها حكومة البحرين متورطة في خرق التزاماتها الدولية لأسباب سياسية وطائفية، من خلال التعدي على الحريات الدينية لأبناء المذهب الجعفري، وهم مكون وطني كبير.

وتجدر الإشارة الى أن مقررات مادة التربية الدينية تقتصر على تعاليم المذهب المالكي في الفقه السني. وفي أكثر الأحيان، تخالف هذه المناهج العقيدة والفقه الشيعي، بل وتعتبر متشددة وتكفّر الشيعة.

اذاً، تعليم الفقه الجعفري محظور في المدارس العامة والخاصة في البحرين في اطار سياسة التمييز الطائفي لتهميش الشيعة وحرمانهم من الحقوق التعليمية، في الوقت الذي يسمح للأقليات بممارسة حريتهم الكاملة. وفقا لما نشرته جريدة الواشنطن بوست الأمريكية، تبلغ نسبة المسلمين الشيعة في البحرين ٪75 من اجمالي عدد السكان، الا أنهم محرومون من حق التعليم الديني الخاصة بهم.

وكان رئيس قسم الحريات الدينية في مرصد البحرين لحقوق الإنسان، الشيخ الدكتور ميثم السلمان، أثناء مشاركته في ندوة تخصصية بالأمم المتحدة بتاريخ 11 مارس 2014، قد رفع شكوى إلى منظمة اليونسكو حول التمييز الاثني والديني بسبب حظر السلطات تعليم الفقه الجعفري. «تتعدد المذاهب في البلاد وهو ما يستلزم الحاجة إلى تعلّم ما تقرره أصول المذهب الّذي ينتمي إليه كل طالب، وذلك يتناقض بصورة واضحة مع العهود الدولية للحقوق المدنية والسياسية والثقافية والتعليمية»، وفقا للسلمان.

ثالثا: معوقات التعليم الديني

أ–الرقابة والتضييق

يقوم المجلس الأعلى للشؤون الدينية[21] التابع لوزارة العدل والأوقاف الإسلامية بمراقبة المواطنين الذين يدرسون العلوم الدينية في الخارج، كالطلبة الشيعة الذين يدرسون في الحوزات العلّمية في قم والنجف.

21. http://www.hcia.gov.bh/

ويقوم هذا المجلس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بتطوير مناهج التعليم الديني، بالاعتماد على أراء المفكرين وعلماء الدين السنة. وتصرّ الحكومة البحرينية على أن هذه المناهج "تشمل قناعات جميع المذاهب الإسلامية"، بعد رفضها مرارا وتكرارا السماح بتدريس المذهب الجعفري. كما وتفرض الحكومة قيودا على الكتب الدينية المستوردة من الخارج أو المطبوعة محليا. بينما يسمح للأقليات في ممارسة شعائرهم بكامل الحرية ودون أي تدخل.

ب– محتويات المنهج الديني

يحتوي المنهج الديني على عدة فروع من العلوم الدينية، كتفسير آيات القرآن الكريم، تفسير الأحاديث، سيرة الأنبياء والأولياء والصحابة، العقيدة، الخ. وبالطبع، يختلف المسلمون الشيعة في هذه المسائل، ولكل من السنة والشيعة توجهات مختلفة، الا أن الشيعة ملزمون بدراسة المحتوى وفقا لما يتبناه السنة. هذه الاختلافات في الأكثر الأحيان تكون جوهرية وترتبط بشكل كبير بما يؤمن به الشيعة، الأمر الذي يتسبب في الكثير من الأحيان في نقاشات حادة بين الطلبة والمدرسين، وخصوصا في المراحل الأعلى.

وينقل الطلبة الشيعة تعرضهم لازدراء شعائرهم ومعتقداتهم من قبل بعض المدرسين، وخصوصا أن معظمهم من أتباع الفكر الوهابي، الذين يتعمدون اثارة الحساسيات والإساءة الى مقدسات الشيعة. مجموعة أخرى من الطلاب تنقل قيام مدرسي المادة الشيعة بلفت انتباههم الى المفارقات بين التيارين الفكرين، مع طلب العناية في أثناء الامتحانات من خلال الإجابة من الوجهة النظر السنية، لا الشيعية والا يرسب الطالب.

ج_ غياب العدالة

يشتكي الأهالي من تغييب هذا الحق بتعليم أبنائهم تعاليم الطائفة الشيعة الذي يختلف كثيرا عن أحكام المعتقد السني المالكي، بما فيه الأحكام الفقهية، السيرة، التاريخ، العقيدة، العبادات والأحكام، كما ويشعر الطلبة بالغبن بسبب منعهم من هذا الحق. المستهدفين الاخرين هم المدرسين الشيعة، حيث يجبر المدرس وإن كان شيعيا على تدريس هذه المادة كما هي، وبتوظيف وسائل إيضاح متنوعة لتقديم المادة، دون مراعاة رأيه.

وفي الوقت الذي يضع منسقو المادة والمختصون فيها المناهج والبرامج الخاصة بالمادة لا يسمح للشيعة منهم بالمشاركة في هذه العملية بأي حال من الأحوال. يجدر الذكر بأن معظم مدرسي مادة التربية الدينية هم من المجنسين من جنسيات سعودية ومصرية وأردنية. هذا الانتهاك يأتي في سياق ما يسميه الشيعة «تهميش ممنهج» لطائفتهم وتجاهل الحكومة لمطالبهم بحق تقرير منهج التعليم الديني.

"تاريخياً، قاد الشيعة الذين تبلغ نسبتهم 70 في المئة من سكان البلاد جزءاً كبيراً من المعارضة في المملكة، وهم عانوا طويلاً من الحرمان الاقتصادي والبطالة والتمييز في القطاع العام."[22]

رابعا: التعليم الديني في المؤسسات التعليمية

١) الروضات ودور الحضانة

في مرحلتي الحضانة ورياض الأطفال، هناك مساحة لا بأس بها من الحرية، ولكنها خاضعة للرقابة والتفتيش الدائم، حيث يسمح بإقامة أنشطة دينية خاصة بطائفة ما، كاحتفال المسلمين الشيعة بمناسباتهم الخاصة. تخضع مرحلة الحضانة والروضات للإدارة من القطاع الخاص، أما لإشراف فوزارة الشؤون الاجتماعية تشرف على الحضانات، بينما تشرف وزارة التربية والتعليم على الروضات، وهي تقوم دوريا بإنذار هذه المؤسسات بسبب ما تدعيه الوزارة من «ارتكاب مخالفات» كذريعة لإغلاقها، بناءاً على معطيات تتعلق بالأنشطة الدينية الجعفرية، كما يوضح مسؤولو هذه الروضات.

٢) التعليم الحكومي

تتبنى البحرين المذهب «السنّي المالكي»[23]، وتُدَرَس معتقدات هذا المذهب في المدارس الحكومية والخاصة، خلال المراحل الدراسية الابتدائية والاعدادية والثانوية، أي من عمر ست سنوات وحتى عمر الثامنة عشر تقريبا. ووفقا لوزارة التربية، فقد بلغ عدد المدارس الحكومية 207 مؤسسة، بينما بلغ عدد المدارس الخاصة 225 مؤسسة، في إحصائية أجريت في العام الدراسي 2014-2015 [24]. ولا من الأخذ بعين الاعتبار أن النسبة الاعلى من

22. 50871-ar-pub/06/02/2013/http://carnegie-mec.org
23. أحد المذاهب السنية الأربعة: المالكي، الشافعي، الأشعري، الحنبلي
24. http://www.moe.gov.bh/statistics.aspx

الطلاب الشيعة ينتسبون الى المدارس الحكومية لعدة أسباب، وفي مقدمتها ظروفهم المعيشية القاهرة وعجزهم عن تسديد تكاليف التعليم الخاص.

المرحلة الدراسية	عدد المدارس
الابتدائية	113
الإعدادية	57
الثانوية	37

احصائيات المدارس الحكومية للعام الدراسي 2014-2015 [25]

المعهد الديني الجعفري

وفقا لوزارة التربية في البحرين، «يتم هذا النوع من التعليم في معهد متخصص تابع للوزارة ويقدم للبنين فقط، وهو يأخذ نفس اتجاه التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في التعليم العام من حيث عدد السنوات وسن القبول، الا أنه يركز على الدراسات الدينية الإسلامية بفروعها المختلفة وذلك بهدف اعداد رجال على مستوى لائق من الخبرة في شؤون الدين الإسلامي"[26].

تجدر الإشارة الى وجود 3 معاهد دينية في البحرين، وهي تقتصر فقط على البنين، بما فيهم «معهد ديني جعفري لتدريس العلوم الشرعية الفقهية للمذهب الجعفري تحت مظلة وزارة التربية والتعليم"[27]. الا أن للمعهد قدرة استيعابية محددة، فلا تتاح هذه الفرصة للجميع، اضافةً الى تمركزه في منطقة جغرافية واحدة.

" في بداية العام الدراسي 2002-2003 تم افتتاح المعهد الديني الجعفري للبنين، ويتم تدريس الطلبة وفقا لذات المنهج الدراسي المتبع في المدارس الاعتيادية باستثناء منهج التربية الإسلامية بإضافة مادة (الشرعيات) وفق المذهب الجعفري"[28]. وذكرت صحيفة الوسط البحرينية في مقال نشرته بتاريخ 17 سبتمبر 2002، تحت عنوان «المعهد الديني واشكالات تدريس المذهب الجعفري»[29]، بأن قرار تدريس المذهب الجعفري في المعهد الديني قبل خروجه الى النور واجه « صعوبات فقهية ترجع إلى وثيقة المعهد التأسيسية".

25. http://www.moe.gov.bh/statistics.aspx
26. http://www.moe.gov.bh/education/religious.aspx
27. html.118951/http://www.alwasatnews.com/news
28. http://www.moe.gov.bh/education/religious.aspx
29. html.165862/http://www.alwasatnews.com/news

يتم في هذه المعاهد تدريس المناهج التعلمية نفسها التي تدرس في المدارس العادية إضافة الى مواد دينية إضافية خاصة بكل طائفة، ففي الصفوف الثلاثة الأولى يتم تدريس القرآن الكريم، التوحيد، الفقه، السيرة. وفي المرحلة الأعلى (الرابع والخامس والسادس الابتدائي) تضاف مادة الحديث الشريف[30].

٣) التعليم الخاص

تنشأ الجاليات الأجنبية في البحرين مدارس خاصة بها لتعليم أبناءها، وهي تتبع مناهج تعليمية خاصة تقوم بإعدادها بالتعاون مع وزارة التربية[31]، والتي يعود لها الحق برفض أية مناهج تتعارض مع القيم الدينية والوطنية للبلاد. وفي السياق نفسه، تشرف إدارة التعليم الخاص على مناهج التربية الإسلامية فتلتزم بكتاب التربية الإسلامية الحكومي "للطلبة البحرينيين والطلبة العرب بجميع الصفوف الدراسية وفي جميع المدارس الخاصة (الوطنية، الأجنبية، الجاليات)"[32]، وتلتزم هذه المدارس بتدريس حصة واحدة أسبوعيا في جميع المراحل.

وبالتالي، فالأغلبية الساحقة من السكان محرومون من حقهم في تعلم معتقداتهم الخاصة، وهم ملزمون بتعلم المنهج الذي تضعه وزارة التربية وفقا لمعتقدات المذهب «السنّي المالكي». بينما يسمح للأقلية التي لا تشكل الا ١٪ من تعلم معتقداتها، فعلى سبيل المثال تدرس على الأقل خمس مدارس خاصة المعتقد المسيحي الكاثوليكي، كالمدرسة البريطانية، المدرسة الهندية، مدرسة التبشير الامريكية، مدرسة القلب المقدس ومدرسة القديس كرستوفر، كذلك في المدارس الهندية حيث يسمح بتدريس المعتقدات الهندوسية.

علاوةً على ذلك، يسمح للطلبة المسيحيين، على سبيل المثال، الاحتفال بمناسباتهم الدينية كعيدي ّ الميلاد والفصح، كما ويسمح بإقامة أنشطة وفعاليات خاصة، بينما يحرم الطلبة الشيعة بأي شكل من الأشكال من إقامة أي نشاط يتسم بالطابع الديني، بل ويتم تصنيفه ك «مخالفات مدرسية»، ويعاقب الطلبة عليه وصولا لعقوبة السجن.

أما في المدارس الاخرى، الحكومية عامة، والخاصة التي يرتادها العرب المسلمون فهي ملزمة بتعليم المنهج الديني التي تفرضه وزارة التربية، دون مراعاة لاختلاف مذاهبهم ولرغبة ذوي الأمور بتدريس أبنائهم معتقداتهم

30. http://www.moe.gov.bh/education/studyplans3a.aspx?lan=ar
31. http://www.moe.gov.bh/education/private.aspx
32. News.html/314803/http://www.alayam.com/alayam/first

الخاصة. هذا الواقع يشكل انتهاكا صارخا للحق في التعليم، وهو حق تكفله المواثيق والتشريعات الدولية وتلزم الحكومات به، وهو يؤكد على حرية الاهل في تأمين تربية أبنائهم دينيا.

خامسا: مؤسسات المجتمع المدني

أ- تأسيسها:

برزت مشكلة التعليم الديني في البحرين منذ نشوء المدارس الحكومية النظامية، لذا لجأ علماء الدين الى تعليم أبناء الشيعة أحكام دينهم في المآتم الحسينية، وهي مراكز دينية يمارس فيه الشيعة شعائرهم الخاصة. وتضع هذه المراكز سلسلة من البرامج الدينية والندوات وورش العمل ك «مشروع الصلاة»[33] وهو مشروع ديني كبير تديره احدى المراكز الحسينية، ومشاريع أخرى متعددة للبنين والبنات.

وقد أسسوا أيضا المجلس الإسلامي العلمائي[34]، بتاريخ 21 أكتوبر 2002م، وهو أكبر هيئة دينية تعليمية تهتم بتعليم المذهب الجعفري.

إضافة الى ذلك فقد لعبت جمعية التوعية الإسلامية[35] دورا مهما في نشر تعاليم المذهب الجعفري، وقد أسسها القائد الروحي للشيعة في البحرين آية اللّه عيسى أحمد قاسم، أكبر مراجع الدين الشيعة في البحرين والخليج. دأبت الجمعية على نشر الوعي الديني والاجتماعي لأبناء الطائفة الشيعية خاصة، والبحرينين عامة. أنشأت الجمعية للمرة الأولى في مطلع السبعينيات، وقد تطور نشاطها بفتح مدرسة للبنات بكامل مراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية. ثم أضيف الى أنشطتها فتح فصول دراسية للرجال والنساء لتأهيلهم للتعليم الديني الإسلامي.

ب- تنظيمها:

تمارس الحكومة الرقابة على المؤسسات الإسلامية الدينية الرسمية، بما في ذلك المساجد الشيعية والسنيّة، وكذلك مراكز التجمع الديني والأوقاف السنيّة والجعفرية/ الشيعيّة والمحاكم الشرعية، وأنَّ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية هو المعني بالموافقة على تنظيم الفعاليات الدينية. اما مؤسسات المجتمع المدني فهي تخضع للقيود المشددة والمطلقة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي يعود لها صلاحية حلّ أي جمعية، والتي في أكثر الأحيان تصدر قرارات تعسفية وأحكام جائرة كردة فعل على الأحداث التي تمر بها البلاد.

33. http://alsalat.org/?page_id=46
34. https://www.olamaa.cc/?page_id=2
35. http://www.tawiya.net/view.php?page=about_us

ت– دورها:

وفرت هذه الصروح التعليمية مناهج دراسية معتدلة في التعاليم الدينية. نتيجة لسياسة التمييز ضد الشيعة وحرمانهم من حقهم المشروع، وحيث أن المؤسسات الرسمية لا تعبأ بتنمية الثقافة الدينية والفقهية بأبناء المذهب الجعفري، فإن مؤسسات المجتمع المدني وخاصةً تلك الدينية قامت بمهمة توفير الحاجة التعليمية. بفضل تجذر الوحدة الوطنية في نفوس المواطنين، وإصرارهم على تحقيق التميز الأكاديمي والعلمي، وايمان مؤسسات المجتمع المدني المستقلة بأن التعليم الديني مصدر لبعث روح التسامح والحوار، وتبني أهل الخبرة لمشروع تعزيز المواطنة المتساوية في البحرين بعيدا عن الأطر الطائفية الضيقة، نجحت هذه المؤسسات، وبشكل لا بأس به في رأب الصدع.

ث– التضييق عليها:

حُلّ المجلس الاسلامي العلمائي، الذي عمل على توفير التعليم الملائم للطائفة الجعفرية، في 29 يناير 2014، بتهمة ممارسة «أنشطة سياسية بغطاء ديني» كما زعمت السلطات المحلية. وكان المجلس قد أصدر في عام 2013 وثيقة الوحدة الإسلامية، وعمل على تعزيزها والتأكيد عليها. قرار الحل جاء في وقت يجاهر البعض بالتحريض الطائفي والكراهية، دون رقيبٍ أو حسيب، على منابر صلاة الجمعة، وفي وسائل التواصل الاجتماعي.

إثر الاحتجاجات الشعبية في مطلع التسعينيات تم اغلاق جمعية التوعية وحرق مبناها، ووصل التوتر بين الحكومة والشيعة ذروته إثر قيام حركة احتجاج شعبية شيعية مطالبة بالإصلاح والمساواة في الحقوق. ليتم إعادة تأسيسها من جديد بعد عشرين عاما من الانقطاع. وجاء الاغلاق الثاني، ضمن سياسية التضييق على الشيعة في يونيو 2016، بعد 6 أعوام من انطلاقة ثورة 14 فبراير.

الباب الثالث:
الخلاصة

تنتهك البحرين وبشكل ممنهج حق المواطنين الشيعة من خلال انتهاك حرية المعتقد وحرية الرأي والتعبير المكفولتين في المادتين (18) و(19) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[36].

وهي تنتهك حق أولياء الأمور باختيار التعليم الديني وفقا لقناعاتهم الخاصة، خلافا للفقرة الثالثة من المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافي التي تنص على: "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الاباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة، وبتامين تربية أولئك الأولاد دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة."[37]

وكذلك، تنتهك البحرين المادة الرابعة عشر من اتفاقية حقوق الطفل والتي تنص في الفقرة الأولى على: "تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين."[38]

هذه الانتهاكات المتعمدة تأتي في سياق السياسة التي تتبعها الحكومة البحرينية، وما حرمان المواطنين الشيعة من حقهم بالتعليم الديني وفقا لمعتقداتهم، الا عقوبة جماعية لمطالبتهم الدائمة بالإصلاح والديمقراطية والحقوق المشروعة. ومما لا شك فيه أن سياسة التمييز والقمع المنهجي للحق في حرية التعبير والحرية الدينية تقوّض التوصل إلى حلّ سياسي للاضطرابات الداخلية في البحرين المندلعة منذ فبراير 2011.

36. http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/
37. http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx
38. http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx

الباب الرابع:
النتائج والتوصيات

النتائج

1) تعليم الفقه الجعفري محظور في المدارس العامة والخاصة في البحرين

2) التمييز متفشي في كافة الدوائر التعليمية على مستوى الإدارة والمناهج والبعثات والخطط التعليمية

3) حرمان الشيعة من حقوقهم التعليمية منطلق من عقلية طائفية تسعى لفرز المواطنين وإقصائهم على أساس خلفيتهم الاثنية والدينية.

4) التعليم الديني في البحرين فشل في تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم المشترك بين المكونات المجتمعية وإرساء دعائم الأمن الاجتماعي والسياسي.

5) السلطة لازالت مستمرة في خرق التزاماتها الدولية بموجب مصادقتها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي ينص بصورة لا لبس فيها في المادة 18، على «حق اقامة الشعائر الدينية وابداء المعتقدات الدينية».

6) حكومة البحرين رغم توقيعها على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز: سيرد (CERD) في 1990/2/24 بالمرسوم الأميري رقم 1990/8 إلا أنها تورطت بصورة واضحة وجلية في ممارسة التمييز العنصري تجاه المواطنين الشيعة.

التوصيات

1) الحكومة البحرينية ملزمة بتنفيذ المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها والتي تكفل حرية الرأي والتعبير وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

2) حكومة البحرين بحاجة للالتزام بالاتفاقيات الدولية للقضاء على التمييز على كافة الصعد، وخاصةً التعليم وذلك لكونه متفشيا في كافة الدوائر التعليمية على مستوى الإدارة والمناهج والبعثات والخطط التعليمية.

3) الحكومة البحرينية ملزمة بالسماح وبتسهيل زيارة المقرر الدولي الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في الأمم المتحدة، للوقوف على الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون الشيعة.

4) وزارة التربية ملزمة بحماية التعليم الرسمي والخاص في البحرين من التمييز الاثني والطائفي.

5) السلطات مسؤولة عن تعطيل عمل مؤسسات المجتمع المدني التعليمية، وفي مقدمتها المجلس الاسلامي العلمائي وجمعية التوعية الاسلامية لما تمثلاه من تعطيل لحق الطلاب الشيعة في التعلم وفق ما يؤمنون به فكرا وعقيدة وممارسة.

6) منظمة اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة مطالبون بالضغط الفعّال على حكومة البحرين للسماح بتدريس وتعلم الفقه الجعفري في المدارس العامة والخاصة.

7) المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان المعنية مطالبة بالتحرك سريعا لوقف كل الانتهاكات الواقعة على المواطنين الشيعة والمتعلقة بحقهم بتعليم أبنائهم معتقداتهم الخاصة.

8) الجهات الحقوقية البحرينية المحلية والدولية مطالبة بالعمل الجاد على رفع ملفات وتقارير للجهات المختصة في الأمم المتحدة، وبصورة دائمة، وبمراسلة أعضاء لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز الواقعة في البحرين.

GIDHR

GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان

منظمة غير ربحية وغير حكومية، تم تأسيسه في أستراليا ويهدف إلى تعزيز ونشر ثقافة الدّيمقراطية، كما يسعى لتحقيق مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وإيقاف الانتهاكات في دول الخليج. وله الحق في فتح فروع أخرى في مناطق أخرى، ويكون له شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ولا يستهدف من نشاطه جني الربح التجاري. يسعى معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان لأن يكون في مصاف كبرى المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان عبر المساهمة في تحقيق السلام والعدالة في دول الخليج.

+61413984959 | +61424610661 | +61421237922
www.gidhr.org | **email:** info@gidhr.org